

دور منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة والتنمية المستدامة

د. بن حميدوش نور الدين

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص:

التنمية المستدامة من المواضيع التي هي في أمس الحاجة إلى التعاون ما بين الشعوب، لأنه من الناحية الأخلاقية والسلوك البيئية لابد من نشر الوعي البيئي والمشاركة الرسمية والشعبية الفاعلة والاعتناء بقضايا البيئة وأبعادها المستقبلية على الصعيد الدولي، علاوة على ذلك فإن لهذه الدراسة بعدا اقتصاديا ينبع من أن البيئة كيان اقتصادي متكامل بوصفها قاعدة للتنمية وأن أي تلوث لها أو استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى ضعف فرص التنمية المستقبلية. فظهرت المؤتمرات و الإعلانات التي كان لها الفضل في تطور وتبلور فكرة البيئة والتنمية المستدامة، حيث اكتسب هذا المفهوم الصفة الرسمية بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في "ريودي جانيرو" في سنة 1992. حيث سطرت عدة أهداف وبرامج وكذا استحدثت عدة أجهزة ولجان تابعة لمنظمة الأمم المتحدة من اجل تحقيق التنمية البيئية المستدامة وحمايتها. لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه.

ABSTRACT:

Sustainable development is one of the most urgent issues in the need for cooperation among peoples ,because morally and environmentally conscious environmental awareness, formal and popular participation , and consideration of environmental issues and their future dimensions at the international , is essential moreover , this study has an economic dimension that stems from the fact that the environment is an integrated economic entity as a basis for development and that any pollution of the environment or depletion of its resources will ultimately weaken future development opportunities .

The conferences and declarations that were instrumental in the development and crystallization of the idea of environment and sustainable development have emerged .this concept became formal after the United Nations Conference on environment and development ,held in Rio De Janeiro in 1992 .several objectives and programs were established , as were several organs and commissions of the united nations for the achievement and protection of sustainable environment development .the importance of the environmental component in the literature of sustainable development as the later aims to ensure its protection and preservation as it the ground and the basis on which it is built .

مقدمة :

منه ظهرت بوادر الدفاع عن البيئة وحمايتها على الأصدعة الوطنية والدولية وكذا في المؤتمرات والندوات التي أسفرت عن عديد كبير من الاتفاقيات الدولية والإعلانات و المبادئ والتي تهدف لحماية البيئة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. وهذا من خلال المخاطر التي تهدد البيئة من مخاطر التلوث في ظل التكنولوجيات الحديثة وما تسببه من تلوث .. ومنه نال مفهوم البيئة و التنمية المستدامة اهتماما واسعا من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية ومراكز الأبحاث والجمعيات البيئية والمهنية علاوة على اهتمام مؤسسات المجتمع المدني. إلا إن الإشكال يبقى بخصوص المشكلات البيئية التي تزيد من تدهور اوضاع المجتمع، لاسيما في نقص الدور الاعلامي وانعدام الحملات التحسيسية في اوساط المواطنين ومدى شعورهم بالزامية ذلك .

وفي إطار هذا المفهوم المتكامل للبيئة، وتحت تأثير أخطار التلوث واعترافا بالحاجة الملحة لتطوير قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها بدأت مشكلات البيئة تفرض نفسها على الساحة الدولية كي تجد لنفسها مكانا في القانون الدولي العام، ومن هنا نشأ فرع جديد من الفروع المتتالية للقانون الدولي؛ ألا وهو "القانون الدولي للبيئة".

وعليه نطرح الاشكالية التالية :

ما طبيعة الجهود الدولية وما دورها في حماية البيئة والتنمية المستدامة من خلال منظمة الامم المتحدة ؟

أهمية الدراسة:

يبرز أهمية الدراسة باعتبار التنمية المستدامة من المواضيع التي تتطلب التعاون ما بين الشعوب، لأنه من الناحية الأخلاقية والسلوك البيئية لا بد من نشر الوعي البيئي والمشاركة الرسمية والشعبية الفاعلة والاعتناء بقضايا البيئة وأبعادها المستقبلية على الصعيد الدولية، علاوة على ذلك فإن لهذه الدراسة بعدا اقتصاديا ينبع من أن البيئة كيان اقتصادي متكامل بوصفها قاعدة للتنمية وأن أي تلوث لها أو استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى ضعف فرص التنمية المستقبلية.

للإجابة على هذا الإشكال اتبعنا الخطة التالية:

أولا: البيئة بعد أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: برنامج واستراتيجية وأهداف منظمة الأمم المتحدة للبيئة.

ثالثا: المؤسسات واللجان الفرعية للأمم المتحدة.

المحور الاول: البيئة بعد أساسي للتنمية المستدامة

لا بد من مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.¹

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

بعد ظهور تقرير لجنة "بريتلاند" والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم،² بشكل عام فإن هذا التعريف يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجيات الرئيسية، وهذا ما دعا الكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات و تفسيرات تساهم في التنمية المستدامة في مجالات مختلفة.

لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية.³

فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشة و الحد من الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي و الإنساني: فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية.

و أخير فهي تعني على الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة و الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وهناك من يعرف التنمية من وجهة نظر اسلامية على انها: عملية متعددة الابعاد، تعمل على التوازن بين ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والعد البيئي من جهة اخرى، وتهدف للاستغلال الامثل للموارد .

وهناك من يعرفها على انها: التنمية التي تهيئ لرسالة استخلاف الانسان في الارض، وتوفر ضرورياته، وحاجياته ورفاهيته في غير اسراف ويستند في ظلها العمران وتمنع الفساد⁴

المطلب الثاني : تعريف البيئية

لا يوجد تعريف واحد وإنما هناك عدة تعريفات وهذا راجع لاختلاف المجالات والتوجهات والاهداف (جغرافية، سياسية، اقتصادية...)، فهناك من يعرف البيئة على انها: المحيط الذي يعيش داخله كل الكائنات الحية ، وهناك من يعرفها على انها: الوسط الذي يعيش فيه الانسان وتتوافر فيه احتياجاته الاساسية اللازمة لوجود حياته واستمرارها .

وهناك تعرف اخر يعرف البيئة على انها: المجال الحيوي الذي يحيط بالإنسان ومنه يستمد مقومات حياته، وما يضمن بقائه ووجوده، ويؤثر فيه الانسان ويتأثر به .

كما تعرفه " ان تايلور " بانها : "يمكن القول ان البيئة التي يعيش فيها البشر ليست مجموعة من الاجزاء المتباعدة بل (كل)مركب، او نظام تتلاشى فيه الخطوط المرسومة على الخرائط كحدود دوليه"⁵

المطلب الثالث :اهمية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة

ولما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام 1992 تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها

الأطراف في الاتفاقية، ثم ألحق بهذه الاتفاقية سنة 1997 بروتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة.

وهكذا يمكن أن نقول أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

ونظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها والحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية والأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة، والذي مقتضاه أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند إساءة استخدامها ولا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

المحور الثاني : جهود منظمة الامم المتحدة

تختلف المنظمات الدولية وتباين من حيث الاختصاص، الأهلية، والعضوية ومثال ذلك، الأمم المتحدة التي تعد منظمة عالمية، إذ العضوية فيها عالمية، بينما جامعة الدول العربية، أو منظمة الوحدة الإفريقية، فهي منظمات دولية إقليمية تقتصر العضوية فيها على دول الإقليم وعليه فإن بعض المنظمات الدولية تتمتع بمجموعة من الحقوق لا تتمتع بتا منظمات أخرى على العكس من الدول التي تتمتع جميعا بقدر واحد من الشخصية الدولية وهذا لا يتحقق بالنسبة للمنظمات الدولية⁶.

هذه القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية عرفت فيما بعد بـ **القوانين البيئية الدولية** أو الوطنية، بالنظر لعلاقتها بمواضيع البيئة والتي أسهمت المنظمات الدولية في النهوض بقواعد القانون الدولي للبيئة، وذلك من خلال ما أبرم من اتفاقيات ومعاهدات لمنع التلوث، وتقرير ضمان لتعويضات من الأضرار البيئية، وتسوية المنازعات ذات طابع بيئي⁷. وعليه سوف نركز دراستنا على جهود منظمة الامم المتحدة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة

أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 1945، وكان الهدف من إنشائها الحيلولة دون قيام حرب عالمية ثالثة، إضافة إلى العمل على تفادي قصور عمل عصبة الأمم المتحدة التي لم تتمكن الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثالثة. بعدما خلفت الحربين العالميتين دمارا كبيرا في أوروبا وتزايد الضرر الناتج من الحروب، وكان سببه التطور التقني الذي أدى استعمال بيئة معينة، واستنزاف عواملها بطريقة تؤدي إلى تدمير بيئة أخرى بدرجات مختلفة.

حيث عقد مؤتمر أطلق عليه **مؤتمر "استوكهولم" حول البيئة البشرية** 1972، وقد أصدر عن مؤتمر استوكهولم الإعلان العالمي الأول حول البيئة الإنسانية الذي يعده البعض بمثابة العمل التقني في مجال القانون الدولي للبيئة، لكونه يحتوي على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها، والكافية في تنظيم العلاقة في مجال حماية البيئة في الوقت الذي صدر فيه، بل أن هناك من يرى أن إعلان استوكهولم يمد أحد مصادر القانون الدولي للبيئة على رغم من صفتها غير الإلزامية⁸.

حماية البيئة، وعدم إلحاق الضرر بتا، سواء من الجيل المعاصر أو الأجيال القادمة⁹، وكان من أبرز الإنجازات الرئيسية لهذا المؤتمر إقرار برنامج الأمم المتحدة **United Nations Environment program** للبيئة كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة (UNEP)¹⁰.

الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة

هو الجهاز الفرعي للمنظمة، وقد انشأ للمسائل المتعلقة بالبيئة، ويتكون هذا البرنامج من مجلس ادارة وهو جهاز حكومي يتولى رسم سياسة برنامج الامم المتحدة للبيئة، وهو مسؤول عن التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة، وتوجيه أنشطة واجهزة المتحدة في هذا المجال، ومتابعة حالة البيئة في العالم¹¹

برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد نتائج مؤتمر استوكهولم الذي انعقد بالسويد سنة 1972 بدعوة من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وعرف القرار للجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: "الترتيب المؤسسي الدائم في منظومة الأمم المتحدة لحماية وتحسين البيئة الإنسانية"¹².

وتكمن الأهداف الرئيسية بموجب إعلان استوكهولم في¹³:

1. تشجيع التعاون العالمي في المجال البيئي.
 2. مراقبة الحالة البيئية في العالم.
 3. تشجيع الحصول على المعلومات البيئية وتقويمها وتبادلها
- أما وظيفة البرنامج فهي: قيادة وتشجيع الشراكة والاهتمام بالبيئة، من خلال دعم وتمكين الدول وتقديم المعلومات إليها وإلى شعوبها من أجل تحسين نوعية الحياة بدون تهديد حياة الأجيال المستقبلية¹⁴، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو: "منظمة ذات الإسهام المركزي في النشاطات البيئية في إطار منظمة الأمم المتحدة، وشريك قوي للذين يقومون بالعمل البيئي والملتزمين بالتنمية المستدامة بيئياً"¹⁵.

حدد قرار الجمعية العامة ولاية البرنامج كما يلي¹⁶:

- أ. توفير التوجيهات بشأن السياسات العامة للبرامج البيئية داخل منظمة الأمم المتحدة، وتقديم الخدمات الاستشارية للتعاون الدولي في ميدان البيئة.
- ب. مواصلة الاستعراض أوضاع البيئة العالمية للتأكد من وضع المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية، والتشجيع للحصول على المعلومات والمعارف البيئية، وتقويمها، من أجل توفير المنشورة التقنية الحكومية الدولية التابعة للمنظمة الأمم المتحدة.
- ج. إعداد تقارير حول السياسات والبرامج البيئية وعلاقتها، وتقويمها داخل منظمة الأمم المتحدة.
- د. التمويل الكلي أو الجزئي للبرامج محل الاهتمام العام، والمبادرات البيئية المتخذة داخل المنظمة الأمم المتحدة من خلال رصد وتقويم نظم جمع المعلومات، وإدارة النوعية البيئية، والبحوث البيئية، وتبادل المعلومات ونشرها، وتوعية الجماهيرية.
- هـ. استعراض تأثير السياسات البيئية القطرية والدولية على البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لتكاليف التنفيذ مناسبة للبلدان، ومراعاة توافر البرامج والمشروعات البيئية مع خطط تلك البلدان وأولوياتها.

وبعد جهود مضمينة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، الرأي العام العالمي، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وفي حزيران/يونيو 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل، وأكد المؤتمر على أهمية (UNCED) التنمية. حيث لخص أهداف المؤتمر السيد Murice-Storny الذي كان سكرتيراً عاماً للمؤتمر حيث قال انه: "يتعين علينا إيجاد صيغة مناسبة للتناسب والعدالة بين البيئة والتنمية" مما يعني ان المؤتمر ربط بين البيئة والتنمية وكان من اهم الموضوعات التي تناولها المؤتمر مايلي: حماية الغلاف الجوي لحماية موارد الارض، حفظ التنوع البيولوجي، حماية البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، منع الاتجار غير المشروع في النفايات السامة¹⁷

تحسين وتعزيز إسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته، و قد حددت الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر التي سميت بـ جدول الأعمال القرن 21، 22، المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ما يلي¹⁸:

- أ. تشجيع التعاون الدولي في مجال البيئة، وتعزيز الأنشطة والاعتبارات البيئية على نطاق منظمة الأمم المتحدة، والتوصية بإتباع سياسات لتحقيق هذه الغاية.
- ب. رصد البيئة وتقييمها من خلال زيادة مشاركة وكالات منظمة الأمم المتحدة في برنامج مراقبة الأرض، واستخدام التقنيات المتعلقة بالموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية، وتوسيع نطاق العلاقات مع معاهد العلوم الخاصة، ومعاهد الأبحاث العلمية ذات الصلة، بهدف توفير أساس لعملية منع القرار.
- ج. زيادة الوعي العام، والإجراءات المتخذة في مجال حماية البيئة عم طريق التعاون مع عامة الجمهور، والكيانات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية الدولية.
- د. زيادة تطوير القانون الدولي للبيئة، ولاسيما الاتفاقيات و المبادئ التوجيهية، وتعزيز تنفيذها، واستعمال تقويمات الأثر البيئي على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك الأنشطة التي تجري برعاية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفيما يتصل كل مشروع أو نشاط اقتصادي انمائي هام.
- هـ. تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالنفاية السليمة بيئياً، والجوانب القانونية، والتدريب وخاصة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- و. تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم المبادرات والبرامج ذات الصلة النامية إلى حماية البيئة، وزيادة تطوير التقييم و تقديم المساعدة في الحالات الطوارئ البيئية.

الفرع الثاني: أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن أهداف برنامج الأمم المتحدة تتمثل فيما يلي :

1. الإسهام في تطوير قانون الدولي بتلاؤم مع الاحتياجات التي تبعث إلى الاهتمام بالبيئة استناداً إلى إعلان استوكهولم، وإلى تطوير القانون الدولي بشأن مسؤولية كل دولة ، والتعويض على ضحايا التلوث، والأضرار البيئية الأخرى عن الأنشطة الواقعة تحت سيادة الدولة الملوثة وتمتد أثارها خارج المناطق التي تمارس فيها حقوقها السيادية وفقاً للمبادئ (21، 22، 23، 24) من إعلان استوكهولم¹⁹.
 2. الإسهام في تطوير القانون البيئي على المستويين الوطني والإقليمي، مع إعداد الدراسات الموازنة على المستوى الوطني والإقليمي، مع إعداد دراسات موازنة على المستوى الوطني بشأن القوانين البيئية، وتكيفها مع متطلبات القانون الدولي للبيئة، وما قامت به مجموعة الخبراء القانونيين (UNEP) تقديم المساعدات للدول النامية لتطوير تشريعاتها البيئية. كذلك كان من أبرز أعمال التابعين له من أعداد مجموعة المبادئ التوجيهية، التي تنطوي على قواعد للسلوك في مجالات البيئة المختلفة، كذلك أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة دول العالم بأن تراعي هذه المبادئ فيما تبرمه من معاهدات دولية، لما تنطوي عليه هذه المبادئ من مراعاة التوازن بين مصالح الدول²⁰.
- وأوصى المجلس بموجب هذا الإعلان بتحصيل الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضماناً لقيامه بولايته هذه بفعالية، وضمان تنفيذ جدول أعمال البيئي من خلال استرشاد بالاعتبارات التالية:
- ينبغي أن يكون البرنامج بمثابة منبر عالمي لأعلى مستويات المسؤولين الحكوميين المكلفين بالمسائل البيئية في عمليتي صنع السياسات واتخاذ القرار.
 - يجب تقرير الإقليمية ولا مركزية من خلال زيادة مشارك المنابر الإقليمية والوزارية وغيرها من المنابر ذات الصلة في عمل البرنامج، ويكون ذلك مكملًا للعمل التنسيقي المركزي الذي يطلع به مقرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
 - زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية في عمل برنامج.
 - تصميم آلية تعمل بين الدورات، تمتلك تفرداً أساسياً وفعالية تكافلية.

المطلب الثاني : استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تتضمن استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الاتي :

1. تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية التي تناول القضايا البيئية العالمية، ومن الأمثلة على ذلك: التغيرات في الأرصاد الجوية، والاستغلال قيعان البحر.
2. تشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية، والشائبة بشأن قضايا بيئية في مناطق جغرافية معينة كالأنهار الدولية ، والحد من الملوثات عبر الحدود الوطنية.
3. تكييف القوانين البيئية الوطنية مع متطلبات القانون الدولي البيئي²¹. وتتكون طريقة العمل (UNEP) من ثلاث مراحل تعاقبية:

- المرحلة الأولى: جمع معلومات حول مشاكل البيئية، والجهود المبذولة لإيجاد حلول لها، ويتم دمجها في تقرير يتناول حالة لبيئة، ويقدم إلى مجلس الإدارة²²

- المرحلة الثانية: تتكون من تحديد الأهداف والاستراتيجيات الواجب تحقيقها عن طريق القيام ببعض الأعمال.

- المرحلة الثالثة: هي عبارة عن أنشطة وفعاليات يتم اختيارها، وتحظى بدعم من صندوق البيئة. وعموما فإن مجالات العمل (UNEP) يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات وغالبا مترابطة كالآتي:

أ. المؤسسات البشرية

ب. الصحة البشرية والبيئية

ج. أنظمة إيكولوجية الأرض والمحيطات.

د. البيئة والتنمية

هـ. الكوارث الطبيعية²³

لقد أحرزت ال(UNEP) تقدما ملحوظا في الميدان القانوني، فتمثل أول نشاط لها بمحاولة استندت على المبدأ (22) من إعلان استوكهولم الذي يدعو إلى تطوير القواعد الدولية المتعلقة بمسؤولية الدول الملوثة وتعويض ضحايا التلوث عبر الحدود. وكذلك حدد البرنامج أهدافا واستراتيجية وأنشطة حول كل موضوع، وقد شملت الموضوعات ما يأتي:

التلوث البحري الذي مصدره من البر . - التلوث الجوي العابر للحدود

- التجارة الدولية و ضرر المواد الكيماوية - التربة و الغابات

- تلوث المياه الداخلية - تقويم الأثر البيئي - الكوارث البيئية

مضافا إلى موضوعات جديدة في المجال القانوني خاصة في مجال منع التلوث، وإصلاح الضرر البيئي، وتجنب النزاعات وتسويتها²⁴.

كما يتضح دور الامم المتحدة من خلال عقد عدة اتفاقيات منها: اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار في 10-12-1972 والتي عالجت موضوعات قانون البيئة، وكذا المبادئ الاساسية للالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية من التلوث ، وهي تعد اول محاولة على الصعيد التشريعي لمكافحة التلوث البحري²⁵.

المحور الثالث : المؤسسات واللجان الفرعية في منظمة الأمم المتحدة

تقدم اللجان تقاريرها إلى مجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولة أمامه وتحكمها المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن " ينشئ... لجانا الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان"²⁶.

وتبعاً لذلك فقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً وظيفية هي: لجنة التنمية الاجتماعية، لجنة حقوق الإنسان، المخدرات، لجنة العلوم والثقافة من أجل التنمية، لجنة التنمية المستدامة، مركز المرأة، لجنة السكان والتنمية، اللجنة الإحصائية، كما أنشأ خمس لجان إقليمية

المطلب الأول: مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

ساهم مؤتمر "استوكهولم" أن البيئة التي بينها الإنسان تستحق خاصاً، وأوصى بعقد مؤتمر آخر للأمم المتحدة عن ذلك الموضوع مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات في فانكوفر من الفترة 31 مايو إلى 11 يونيو 1976، تتمثل في المستوطنات البشرية عنصر لا يتجزأ من عناصر التنمية وأنه ينبغي أن يحظى بأولوية عالية على الصعيد الوطني.²⁷

واعتمد مؤتمر فانكوفر "إعلان" وبرنامج، اللذين جعلتا الحكومات الوطنية، والمجتمع الدولي أكثر وعياً، كما أديا إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سنة 1987، ونظراً للتداخل الكبير بين القضايا البيئية وقضايا المستوطنات البشرية، تقرر أن يكون المقر الموئل في نيروبي، ودمجت في الموئل أنشطة وبرنامج الأمم المتحدة، ومنها مركز الإنسان والبناء والتخطيط، ومؤسسة الأمم المتحدة الموئل، والمستوطنات البشرية التي كان مركز البيئة قد أنشأها.

وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول في حزيران/يونيو 1996، واعتمد أهدافاً عالمية، ممتثلة في توفير المأوى اللائق للجميع، وجعل المستوطنات البشرية أكثر أمناً وصحة، وأكثر ملائمة للعيش، وأكثر استدامة وإنتاجاً، وكان جدول أعمال الموئل في مؤتمر الثاني، يتمثل في خطة العمل لتسخين أوضاع المستوطنات البشرية في العشرين سنة القادمة، ويضطلع المثل بمسؤولية تنسيق الخطة بين الوكالات الأمم المتحدة وتسيير تطبيقها من جانب الحكومات فضلاً عن الجماعات الرئيسية في المجتمع.²⁸

إن دراسة برنامجي عمل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقودان إلى الفهم الذي يقول أن مجالات العمل المشترك بين هاتين الهيئتين.²⁹

أ. الأراضي: يتمثل الاستيطان الإنساني استغلال واسع للأراضي سواء في الريف من خلال الزراعة، أو في المدينة من خلال الصناعة والخدمات والتجارة والنقل والسكن.

لذا فإن هذا الموضوع يشكل تحدياً للبيئة، لأنه يعتبر استنزافاً للموارد الطبيعية للأراضي ويجب علاجه من خلال الاستيطان الذي يضع اعتبارات الاستدامة على جدول أعمال من أجل استمرار الحياة.

ب. إزالة الغابات: أجم أسباب إزالة الغابات الاستثمار التجاري والضغط الاجتماعي، من أجل أراضي جديدة، خصوصاً من أجل الاستيطان والزراعة، كما تمثل الغابات مصدراً رئيسياً للطاقة خاصة للفقراء في الدول النامية مصدراً رخيصاً للطاقة.

ج. الطاقة والنقل: تعد المستوطنات البشرية أكبر مستعمل للطاقة في وسائل النقل والاستعمال المنزلي والصناعي، ويعزى التلوث الجوي بشكل كلي تقريباً إلى الانبعاثات من المستوطنات البشرية.

د. إدارة المناطق الساحلية: تقع هذه المناطق تحت ضغط كبير بسبب المرافق التي تحتويها، وانجذاب البشر نحوها، لأسباب سياحية، وصناعية واقتصادية، وتحتوي هذه المناطق على نظم إيكولوجية فريدة، ولا تتعرض هذه المناطق أي خطر التدمير من قبل الإنسان فحسب، بل هي معرضة للكوارث الطبيعية التي يمكن أن تدمرها أيضاً.

إضافة إلى تعرضها لمخاطر أخرى مثل: ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب تغير المناخ وتلوث البيئة البحرية من خلال رمي النفايات.

هـ. خدمات المياه الصالحة للشرب: تعاني الدول النامية، من مشاكل صعوبة معالجة المياه الصحية في المدن والريف، وبسبب سوء الإدارة وقلة الموارد، ويمكن معالجة هذه المشاكل من خلال التخطيط والإدارة.

و. **النظافة وإدارة النفايات:** النفايات المختلفة والمياه الثقيلة آثار سيئة على البيئة والمياه، والمياه الثقيلة تهم إلى درجة عالية بعدم صلاحية المياه للشرب، وإدارة النفايات بشكل فعال يمكن أن يتحققا من خلال منهج شهري مستوى المستوطنة، تتعامل الدورة الكاملة مع المياه وإدارة النفايات³⁰.

ز. **نشاطات الإعمار:** يقدم الإعمار سبل تنمية وتوسع، وتصون وتحفظ المستوطنات البشرية، ويسهم الإعمار في تدهور حالة البيئة، إذ أن الإعمار يغير السطح الفيزيائي للأرض، ويستنزف الموارد الأولية، ويستهلك الطاقة. لذا يمكن من خلال التخطيط العمراني الإسهام في رسم مستقبل أفضل للبيئة.

وفيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل المركز، فتتمثل أن المركز، أصدر تسعة قرارات بيئية بدقة، تهتم بقضية بيئية في الفترة (1987-1980)، أما النشاطات التي يقوم بتا المركز والتي تسهم في العمل البيئي الدولي فهي: الاستراتيجية العالمية للمأوى، وبرنامج الإدارة الحضرية، برنامج البنية التحتية للمستوطنات والبيئة، برنامج المدن السهبية، برنامج تطوير المجتمع، برنامج البيانات للمدن، ونشاطات التدريب³¹.

المطلب الثاني: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

تأسست هذه المنظمة سنة 1996 وتهدف إلى خلق أفضل من خلال التنمية الصناعية لشعوب العالم النامي والدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وتسعى منظمة إلى تقديم الخدمات إلى هذه الدول من أجل مساعدتها في تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية.

وخصصت المنظمة لتحقيق هذا الهدف أكثر من 350 مهندسا واقتصاديا وتقنيا واختصاصيا بالبيئة، وتركز التنمية الصناعية على سبع أولويات إحداها البيئة والطاقة³².

الهدف التنموي الذي تسعى إليه المنظمة هو دعم الجهود التنموية للدول النامية التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لإسراع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أخذت بنظر الاعتبار تحقيق الأهداف البيئية للتنمية الصناعية المستدامة.

وتعمل في هذا المجال من خلال تطوير قواعد ومعايير ذات الصلة باستراتيجيات الصناعة والثقافة المستدامة بيئيا، وتطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية³³ من خلال (16) برنامج عمل متفرقا عن برنامج العمل الرئيس ستة منها هي: برامج البيئة لتأطير السياسية البيئية، اتفاقية الأمم المتحدة الإدارية بشأن تغيير المناخ، كفاءة الطاقة لإنتاج الأنظف، السيطرة على التلوث وإدارة النفايات، وبروتوكول مونتريال حول المواد التي تستنفذ الأوزون³⁴.

تقدم المنظمة من خلال السياسة الإطارية البيئية خدمات بناء القدرات لوزارات التخطيط، والتحويل والصناعة والبيئة، إضافة إلى القطاع من أجل تطبيق سياسات بيئية فعالة، وتنظيم القطاع الصناعي، وتهدف السياسات إلى الاعتبارات البيئية.

والخدمة الثانية التي تقدمها المنظمة من القواعد البيئية وخاصة الجو، والانبعاث الملوثات من المنشآت الصناعية، والتي تهدف إلى حماية حياة الإنسان والبيئة.

أما الخدمة الثالثة فهي: المساعدة على سيطرة على انبعاث الملوثات من خلال ما يسمى بـ **رخص الانبعاث** التي تقدمها الحكومات للمؤسسات الصناعية إضافة إلى المراقبة الحكومية للامتثال لهذه الرخص.

والخدمة الرابعة هي: تطوير نظم المراقبة البيئية التي تعمل على قياس انبعاث الملوثات إلى الجو³⁵.

الإسهام الذي تقدمه المنظمة حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ هو تشجيع الاستعمال المناسب للطاقة، خصوصا من قبل القطاع الصناعي، إضافة إلى ذلك تشجيع موارد الطاقة المتجددة من قبل هذا القطاع³⁶.

في إطار سياستها للإنتاج النظيف: تعتمد المنظمة على أربعة أسس لترويج لهذه السياسة وهي:

- رفع المستوى الإدراك البيئي للمصنع والمستهلك.

- تدريب الكادر العامل البيئي في المؤسسات الصناعية على الاستعمال الأمثل للطاقة.
 - كيفية التعامل مع النفايات وتقديم المعلومات حول سياسة الإنتاج النظيف.
 - تقويم وتبادل الثقافة السليمة بيئياً.
- وتشارك المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إقامة مراكز للإنتاج النظيف إضافة في نشر تقارير فنية حول مواضيع دمج الأبعاد البيئية في الصناعة³⁷
- و في مجال السيطرة على التلوث و إدارة النفايات تقدم منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة ثلاثة أنواع الخدمات:
- **النوع الأول:** رفع مستوى الإدراك بعواقب التلوث من خلال الحلقات الدراسية والمؤتمرات وضمان وجود تغطية إعلامية كافية حول الموضوع .
 - **النوع الثاني:** تدريب صانعي القرار العاملين في الشركات الصناعية والتجارية على كيفية التعامل مع مسائل التلوث وكيفية إدارة النفايات.
 - **النوع الثالث:** إقامة شبكة معلوماتية حول السيطرة على التلوث³⁸.
- كما تسهم المنظمة في تطبيق البروتوكول مونتريال بشأن الهواء التي ستفقد طبقة الأوزون من خلال مساعدة الدول النامية للتقليل من استعمال هذه المواد، والاستغناء عنها، وتتجلى في العمل على استعمال التقنية لهذه المواد بأنواع جديدة، وإعداد برامج ومكبات القاذورات العملية التقنية لهذه المواد بأنواع جديدة، إضافة إلى استقراء المنظمة لتقديم النصيحة حول هذه المواضيع³⁹

المطلب الثالث: الهيئة الحكومية لسلامة الكيماوية

بدأت عبارة (الهيئة الحكومية لسلامة الكيماوية)⁴⁰ ترد على الألسن في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ومؤتمر مدن أنشأ واقترح هيئة حكومية تعنى بتقويم مخاطر إعداد الكيماوية وإجراءاتها من أجل تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيماوية، وإعادة إحياء مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وشم انتقاد أو جلسة لهذه الهيئة بسنة 1994 وتبنى أولويات العمل.

تعد الهيئة ترتيباً غير مؤسسي يجتمع في ظله ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بهدف تطوير استراتيجيات شاملة، وفهم المواضيع، وكقديم الدعم اللازم للقيام بالوظائف، تهدف الهيئة إلى إيجاد إجماع بين الدول حول مواضيع إستراتيجيات لتطبيق الفصل التاسع عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.⁴¹

تتضمن الهيئة وظائف تعريف الأولويات في كافة أبعاد السلامة الكيماوية، الصحية والبيئة، وتشجيع آليات تنسيق على المستويين المحلي والدولي، عرفت (أولويات العمل) التي تبنيها الهيئة سنة 1994، خرجت على تنقل توصيات، والملاحظ أنها تحدد مدة زمنية لتحقيق هدفها، أما مسؤولية تنفيذ هذه تقع على عاتق الحكومات.⁴²

خاتمة:

إن إدراج مفهوم التنمية المستدامة كهدف يسعى قانون حماية البيئة إلى تجسيده هو تقليد للتشريعات المقارنة الأخرى والتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية، حيث يمكن القول بأن صعوبة تجسيد مفهوم التنمية المستدامة على مستوى القانون الداخلي مرده الغموض الذي يكتنفه على مستوى الاتفاقيات الدولية. فرغم النجاح الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بربو دي جانيرو لعام 1992 في توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى التوفيق بين تحقيق التنمية وحماية البيئة، وما قرره قانونيا للنهوض بالتنمية المستدامة على المستوى الدولي.

1- الاستنتاجات:

- إن بناء اقتصاد متين ومتطور قادر على تلبية احتياجات المواطنين ورفع معيشتهم ومواجهة كافة الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالدول يعد من أهم وظائف الدول في عصرنا هذا، خصوصا مع ازدياد حجم المشاريع والمصانع والفعاليات التي تؤدي دورها في الهيكل الاقتصادي، العائدة بها منفردة أم مشتركة بينها وبين غيرها من الدول ستترك آثارها السيئة على البيئة.
- هذا الإطار النظري ومفاهيمي لعلاقة البيئة بالتنمية المستدامة يبقى مجرد فكر نظري مالم يجد الآليات القانونية الكفيلة بتفعيله وتحقيقه .
- العامل الاقتصادي يعد من العوامل المؤثرة في سياسات حماية البيئة، إذ أن مختلف عناصر وأنصار الهيكل الاقتصادي تلحق التلوث بالبيئة كوسائل النقل على اختلاف أنواعها، والمعامل والمصانع، ولا ننسى خاصة الصناعة النفطية التي تعد أهم دعائم الاقتصاد الوطني في الكثير من الدول.
- ومن هنا فالإنسان لن يفكر بحماية البيئة من التلوث، إذا لم يكن مقدرًا في الأصل لقيمتها وأهميتها وشاعرا بحجم الخطر المحدق بها، إذا فالوعي البيئي عامل مهم في حماية البيئة ومكافحة تلوثها.
- تعد الاخلاق مرادفة للعمل الحسن وحماية البيئة ومن ثم فإن تعزيز الأخلاق في المجتمع وتقويتها بالنوعية والتعليم والقُدوة الحسنة عامل مهم جدا في حماية البيئة في أي مجتمع.
- قد ظهرت واستفحلت ظاهرة التلوث ، وغدت الإشعاعات النووية والخطيرة أثرا سيئا من آثار التقدم العلمي، وغدا الإنسان في ظل وضع كهذا مهددا في أمنه وصحته، بل في وجوده، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل أمرا خطيرا كهذا. لذا ينبغي التحرك بشكل سريع وفعال، سواء أكان على الصعيد الأفراد أنفسهم أم على الصعيد الدولي أم على صعيد الأسرة الدولية ككل.
- فلا بد أن تبدل جهودا تعاونية بين كل هذه الأطراف، فالمجتمع الدولي لا يستطيع أن يفعل شيئا إذا لم يكن أعضاؤه بأنفسهم على استعداد للتحرك باتجاه الموضوع.

2- التوصيات:

- الدعوة إلى استعمال السلم للطلقة النووية في إنتاج الطاقة، والدعوة إلى إنشاء منظمة دولية متخصصة تأخذ على عاتقها مراقبة تنفيذ الاتفاقيات البيئية وتقوم بمراقبة التلوث البيئي من خلال لجان متخصصة.
- إن هذه المنظمة يمكن أن يعهد إليها من المهام ما هو مقرر من للوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث قدرتها على عقد الاتفاقيات واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة التلوث البيئي.
- العمل على زيادة المحفزات التي تشجع الدول على الانضمام إلى اتفاقيات المعنية بحماية البيئة لضمان مشاركة أكبر عدد من الدول فيها وخاصة تلك الدول التي تكون ضرورية في نطاق الحماية.
- إتباع آلية أفضل لتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية بشأن المشاكل البيئية تتصف بالسرعة في الحركة والدقة، بعيدا عن تعقيد الجوانب الإجرائية والشكلية، وذلك للانتفاع بها واستعمالها في مواجهة أي خطر يهدد البيئة..
- إن إبرام الدولة من واجباتها بشأن البيئة وحمايتها إنما ينبع من تقديرها للبيئة ذاتها وقناعتها بضرورة الحفاظ عليها من الملوثات وإدراكها أن مصلحتها الأساسية والعليا تكمن في وجود بيئة سليمة خالية من الملوثات وإذا ما تواجدت هذه القنوات لدى

الدولة فلن تكون عندئذ بحاجة إلى سلطة ردع دولية مزودة بوسائل عقابية تضمن بها تنفيذ الدول لما يترتب عليها من التزامات.

المراجع

المؤلفات

- 1 حامد الريفي، اقتصاديات البيئة - مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة دار التعليم الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015 .
- 2 رياض صلاح أبو العطا، حماية البيئة من منظر القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة مصر، 2009 .
- 3 سهير إبراهيم حاج الهبتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
- 4 علوي أمجد علي، الوجيز في القانون الدولي، 1999.
- 5 محسن عبد الله أفكرين، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عند نتائج الضارة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي، مع إشارة خاصة في مجال البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 6 محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

المقالات

- 1 أحمد دسوقي محمد إسماعيل، "الإدارة الدولية لقضايا البيئة السياسية الدولية، العدد 147، السنة الثامنة وثلاثون، كلية 2، 2002.
- 2 اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا مشترك): ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142.
- 3 ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، عدد 46.

الاتفاقيات والبرامج

- 1 برامج الأمم المتحدة للبيئة.

الهوامش

- ¹ ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، عدد 46، ص 108.
- ² اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا مشترك): ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142، أكتوبر 1989.
- ³ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 94.
- ⁴ حامد الريفي، اقتصاديات البيئة - مشكلات البيئة - التنمية الاقتصادية - التنمية المستدامة دار التعليم الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 258 .
- ⁵ -حامد الريفي، مرجع سابق، ص ص 31-32 .
- ⁶ -علوي أمجد علي، الوجيز في القانون الدولي، كلية، الحقوق، 1999، ص 133.
- ⁷ -محسن عبد الله أفكرين، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن نتائج الضارة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي، مع إشارة خاصة في مجال البيئة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 392.
- ⁸ -أحمد دسوقي محمد إسماعيل، "الإدارة الدولية لقضايا البيئة السياسية الدولية، العدد 147، السنة الثامنة وثلاثون، كلية 2، 2002، ص 214.
- ⁹ -د/سهير إبراهيم حاج الهبتي، المرجع السابق، ص 304.

¹⁰ - أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة: التوصية رقم (2997) في 1/ك/1972، بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليوتب" وتمتدسنة 1973، بدأ نشاط المنطقة على النحو الآتي:

لجنة التنسيق الإدارية: وتنظيم التعاون بين اليوتب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

مجلس الإدارة برنامج الأمم المتحدة: يضم (58) عضوا ينتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات ويجتمع كل عام لاستعراض حالة البيئة العالمية وتقرير التعاون الدولي في الأنشطة البرنامج

أمانة دائمة: مقرها في نيروبي يرأسها مدير تنفيذي للبرنامج تنتخبه الجمعية العامة لمدة أربع سنوات وللأمانة فروع ومكاتب إقليمية في بعض الدول العالم.

صندوق البيئة مقره نيروبي يتلقى مساهمات تطوعية من أكثر وصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أنظر: د/بدرية العوضي: دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مرجع سابق، ص 59

¹¹ - رياض صلاح ابو العطا، حماية البيئة من منظر القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة مصر، 2009، ص 101.

¹² - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق، ص 305.

¹³ - المرجع نفسه.

¹⁴ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق، ص 306.

¹⁵ - المرجع نفسه.

¹⁶ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة أبرز منجزات برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال فترة ستين (1994/1995)، نيروبي، 1995، ص

¹⁷ - سامي محمد عبد العال البيئة من منظر القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية - مصر، 2015، ص 79.

¹⁸ - سمي أيضا بمؤتمر قمة الأرض، وشاركت في تنظيم المؤتمر 25 منظمة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وتعد قمة الأرض أكبر تجمع سياسي وشعبي في تاريخ البشرية، إذ حضرها رؤساء دول وحكومات 131 دولة، إضافة إلى عشرات الآلاف من المهتمين بالبيئة، وكلفت القمة أكثر من 500 مليون دولار، وحضر قمة الأرض الكثير من الزعماء والأسماء الشهيرة.

¹⁹ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق ص: 333-334.

²⁰ - محسن عبد الحميد أفكرين، النظرية العامة للمسؤولية الدولية عن نتائج الضارة عن أطفال لا يحظرها القانون الدولي مع إشارة خاصة لتطبيقها في مجال البيئة، مرجع سابق، ص 382.

²¹ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق، ص 335.

²² - قامت (UNEP) بنشاط فهم في هذا الصدد منها جمع ونشر المعلومات والبيانات حول المواد الكيميائية التي قد تلحق ضررا بالبيئة، وقد أدى هذا إلى تأسيس ما يسمى بالسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة ومقره جنيف ويوفر قائمة تهدف إلى توفير الحماية ضد أي خطر ينجم عن هذه المواد.

²³ - قامت مجموعة الخبراء التي تعمل لتطوير القانون البيئي تحت رعاية (UNEP) بصياغة 24 مبدأ تتعلق بمعالجة التلوث الناجم عن اكتشاف واستغلال قاع البحار، إلا أن هذه المبادئ كانت على شكل استنتاجات قدمت إلى الحكومات، وقد تتكون لها بعض القيمة القانونية من خلال تنظيمها في التشريعات الوطنية، أنظر: د/سهر إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق ص 336.

²⁴ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2014، مرجع سابق، ص 339

²⁵ - سامي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 85-87.

²⁶ - المادة 68 من ميثاق الأمم المتحدة.

²⁷ - لمزيد من التفصيل حول موضوع الترابط بين مواضيع المستوطنات البشرية والبيئية، أنظر: الإحصائية السكانية مجموعة المواد الإعلامية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1997، ص: 7-9.

²⁸ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق، ص 341

²⁹ - المرجع نفسه، ص 341

³⁰ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق، ص 341-342

³¹ - د/سهر إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق ص 342-343

³² - المرجع نفسه، ص 342

³³ - المرجع نفسه، ص 343

³⁴ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق، ص 346

³⁵ - المرجع نفسه، ص 347

³⁶ - المرجع نفسه، ص 348

³⁷ - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق.

³⁸ - المرجع نفسه ص 349

³⁹ - المرجع نفسه، ص 349

⁴⁰ - مؤتمر لندن هو أحد مؤتمرات تحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

⁴¹ - يحتوي الفصل التاسع عشر على موضوع الإدارة السليمة بيئيا الكيماويات السامة بما في ذلك منع التجارة الدولية بالكيماويات السامة والسلع الخطيرة أنظر

⁴² - سهر إبراهيم حاتم الهيتي، مرجع سابق، ص 350